الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

ورقة حقائق
بمناسبة اليوم العالمي للعمال

تأثير العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع العمل في فلسطين

ichr ichr_pal www.ichr.ps

أولا: مقدمة

منذ السابع من كانون الاول 2023، تواصل القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" عدوانها الحربي على قطاع غزة، مستهدفة المدنيين والاعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد وصل عدد ضحايا هذا العدوان في قطاع حتى تاريخ 30/نيسان الحالي إلى (34,535) شهيداً/ة، وما يفوق (77,704) مصاباً/ة، ووصل عدد المفقودين إلى أكثر من (7,000) شخص[1].

كما أدى القصف المتواصل والعنيف على قطاع غزة، واستهدافه أساساً للأعيان المدنية، إلى تحويل قرابة (2) مليون شخص، أي ما نسبته (90%) من سكان قطاع غزة إلى نازحين داخليين، يعيشون في ظروف أقل ما يمكن وصفها بأنها غير إنسانية، وغير آمنة. بالإضافة إلى انتشار المجاعة والأمراض، وانهيار النظام التعليمي، وانهيار شبه كامل للنظام الصحي، وتدمير البنية التحتية ومرافق الطاقة والمياه، وتدمير قطاعات اقتصادية كاملة، وشل نشاط سوق العمل بشكل كامل. وتُقدر الخسائر الأولية المباشرة لحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة بقرابة (30) مليار دولار[2].

ثانياً: معطيات وأرقام حول منشآت القطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة

يعتبر القطاع الخاص الفلسطيني من أكبر المُشغلين للأيدي العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يستوعب حوالي (54%) من مجموع المستخدمين بأجر في فلسطين.

يبلغ عدد المنشآت المقدر للقطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة للعام 2023 حوالي (176,000) منشأة، موزعة بواقع (56,000) منشأة في قطاع غزة، و(120,000) منشأة في الضفة الغربية. ويشكل قطاع التجارة الداخلية النسبة الأكبر في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبته (56%) من إجمالي المنشآت، يليه قطاع الخدمات بنسبة (30%)، وقطاع الصناعة بنسبة حوالي (10%)، أما باقي الأنشطة الاقتصادية[3] فتشكل قرابة (4%) من إجمالي عدد المنشآت.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي (29%) من منشآت الضفة الغربية تراجع إنتاجها، أو توقفت عن الإنتاج بواقع (35,000) منشأة، فيما توقفت معظم منشآت قطاع غزة عن ممارسة نشاطها الاقتصادي نتيجة الدمار الجزئي أو الكلي في المنشآت، ليبلغ إجمالي عدد المنشآت، التي توقفت عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها، أكثر من (80.000) منشأه في الأرض الفلسطينية المحتلة[4].

ثالثاً: معطيات وأرقام حول العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة

---

[1]– تقرير صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية – قطاع غزة، بتاريخ 2024/04/30.

[2] – تقرير صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي – قطاع غزة، بتاريخ 2024/04/28.

[3] – الإنشاءات، النقل والتخزين، المعلومات الاتصالات، المالية والتأمين.

[4] – الأمم المتحدة، مصدر سابق.

يبلغ عدد العاملين المقدر في القطاع الخاص الفلسطيني العام 2023 حوالي (522,000) عامل، منهم (349,000) عامل في الضفة الغربية، و(173,000) عامل في قطاع غزة. وتتوزع العمالة في قطاع غزة على الأنشطة الاقتصادية التالية: نشاط التجارة الداخلية يساهم في تشغيل (45,5%) من المجموع الكلي للعاملين، يليه نشاط الخدمات بنسبة (38,1%)، ويساهم نشاط الصناعة بنسبة (11.1%)، وأنشطة الإنشاءات بنسبة (1.7%)، وأنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة (1.5%)، وأنشطة النقل والتخزين بنسبه (1.2%)، وأنشطة المالية والتأمين بنسبة (0.9%). ونتيجة العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض المحتلة، توقف ما يقارب (89%) من إجمالي العاملين في قطاع غزة عن العمل[5].

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فأن حوالي (507,000) وظيفة فُقِدت في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة حتى نهاية كانون الثاني/2024، بسبب العدوان الحربي على الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة.

وتشير التقديرات أنه حتى 31/كانون الثاني 2024، تم فقدان حوالي (201,000) وظيفة في قطاع غزة، وهو ما يمثل حوالي ثلثي إجمالي العمالة في القطاع. كما تم فقدان (306,000) وظيفة في الضفة الغربية، وهو ما يعادل أكثر من ثلث إجمالي العمالة في الضفة[6].

رابعاً: معطيات وأرقام حول العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر

منذ العام 1975، استوعب سوق العمل داخل الخط الأخضر ما بين (25–35%) من الأيدي العاملة الفلسطينية، ومثّل الدخل الناتج عن العمل داخل الخط الأخضر حوالي ربع الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

ارتبط حجم العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر بالأوضاع الأمنية والسياسية، فمنذ بداية الانتفاضة الأولى عام 1987، بدأ حجم هذه العمالة بالتراجع بسبب القيود الإسرائيلية على دخول العمال لداخل الخط الأخضر بعد حرب الخليج الثانية، وبعد العمليات الفدائية، وانطلاق الانتفاضة الثانية، وبناء جدار الفصل العنصري. وعانى عمال قطاع غزة بشكل كبير من القيود المفروضة، والتي قلصت نسبة العمال من قطاع غزة بشكل كبير، وأحيانا بالعدم.

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، ومع بداية العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، أعلنت "إسرائيل" عن اغلاق مناطق الخط الأخضر بشكل كامل أمام العمالة الفلسطينية، كما تم تقييد العمل في المستعمرات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية، الأمر الذي يعني

---

[5] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيان صحفي حول "خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة"، 2024/03/11.

[6] – الأمم المتحدة، "تأثير الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: النشرة رقم 3"، فقدان أكثر من نصف مليون وظيفة في الأرض الفلسطينية بسبب الحرب في غزة | أخبار الأمم المتحدة(un.org) .

اغلاق سوق العمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات أمام العمالة الفلسطينية بشكل كامل، والتي يبلغ عددها تبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حوالي (178) ألف عامل/ـــة، منهم (153) ألف داخل الخط الأخضر، و(25) ألف داخل المستوطنات، في حين تشير بيانات غير رسمية إلى أن العدد يصل الى (205) ألف عامل/ـــة مع اعتبار العمالة غير المنظمّة، والعمالة بدون تصاريح عمل، مما يشكّل حوالي (20%) من القوى العاملة في فلسطين.

أمّا بالنسبة للعمال من قطاع غزة، والبالغ عددهم حوالي (18,500) عامل، والحاصلين على تصاريح خاصة للعمل، فإن (1,500) منهم يعملون في منطقة غلاف غزة، يذهبون يومياً للعمل ويعودون، أما العدد الأكبر من العمال الغزيين (17,000) عامل، فأنهم معتادين على المبيت داخل منشآت العمل لفترات طويلة بسبب صعوبة إجراءات المرور من وإلى قطاع غزة من خلال معبر بيت حانون "إيرز العسكري"، وهؤلاء العمال بعددهم الكبير وجدوا أنفسهم صباح يوم 7/أكتوبر معرضين لصنوف من الانتهاكات والانتقام من قبل مشغليهم، ومن الشرطة والجيش الإسرائيلي، وتم طرد جزء كبير منهم الى مناطق الضفة الغربية، وجزء تم ترحيله الى قطاع غزة، وجزء تم اعتقاله[7].

خامساً: تآكل القاعدة الإنتاجية

تقوم "إسرائيل"، وضمن عملية الإبادة الجماعية، بتدمير ممنهج للحياة الاقتصادية في قطاع غزة، وتقدر قيمة الخسائر في مجمل الأرض الفلسطينية المحتلة للأربع أشهر الأولى من العدوان، بحوالي (2.3) مليار دولار، بما يعادل حوالي (19) مليون دولار يومياً، وهذا لا يشمل الخسائر المباشرة في الممتلكات والأصول.

تشير بعض التقديرات الى أن إنتاج القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية خلال الشهور الأربعة الأولى من عدوان الاحتلال الاسرائيلي، قد فقد ما نسبته (27%) مقارنة مع المعدل الطبيعي للإنتاج، بخسارة تقدر بحوالي (1.5) مليار دولار، كما خسر قطاع غزة (86%) من إنتاجه الطبيعي خلال الفترة نفسها، أي بما يعادل (810) مليون دولار[8]، وهو ما انعكس سلباً على قدرة هذه القطاعات على تشغيل و/أو استمرار تشغيل الأيدي العاملة.

ويُقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة قد انكمش بمقدار الثلث خلال الربع الأخير من عام 2023، مقارنة بنفس الفترة من العام الذي سبقه، مسجلا انخفاضا يزيد عن (80%) في قطاع غزة (22%) في الضفة الغربية. وأنه من المتوقع أن

---

[7] – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول الحماية الاجتماعية للعاملين داخل الخط الأخضر، 2023/12/21.
(ichr.ps) ورقة حقائق تصدرها الهيئة المستقلة حول الحماية الاجتماعيَّة للعاملين داخل الخطّ الأخضر

[8] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، 2024/03/13، مصدر سابق.

ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة إضافية قدرها (15%) في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذا استمرت الحرب حتى منتصف عام 2024[9].

سادساً: استنتاجات

1- تقوم "إسرائيل"، وضمن عملية الإبادة الجماعية، بتدمير ممنهج للحياة الاقتصادية في قطاع غزة، وتقدر قيمة الخسائر في مجمل الأرض الفلسطينية المحتلة للأربع أشهر الأولى من العدوان، بحوالي (2.3) مليار دولار.

2- بلغ إجمالي عدد المنشآت، التي توقفت عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها، أكثر من (80.000) منشأه في الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ بدأ العدوان الحربي الإسرائيلي.

3- حتى 31/كانون الثاني 2024، تم فقدان حوالي ثلثي إجمالي العمالة في قطاع غزة، وثلث إجمالي العمالة في الضفة الغربية.

4- بعد السابع من أكتوبر 2023، أعلنت "إسرائيل" عن اغلاق مناطق الخط الأخضر بشكل كامل أمام العمالة الفلسطينية، كما تم تقييد العمل في المستعمرات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية، مما دفع بأكثر من (20%) من القوى العاملة في فلسطين إلى خانة البطالة.

انتهى

[9] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، 2024/03/13، مصدر سابق.